

حين وقعت الواو وانقطعت العدة ، لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت إليها ، وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلهم على القطع والثبات » (١) .

* * *

● الرأي السادس فى المراد بالأحرف السبعة :

قال جماعة : « إن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع ، وحكى هذا عن الخليل بن أحمد ، وأنه فسّرَ الحرف بالقراءة .

يقول الزركشى (٢) : « الثانى - وهو أضعفها - أن المراد سبع قراءات ، وحكى عن الخليل بن أحمد ، والحرف ههنا القراءة » (٣) ونقل هذا ابن عطية فيما حكاه القاضى أبو بكر بن الطيب : « قال القاضى : وزعم قوم أن كل كلمة تختلف القراءة فيها فإنها على سبعة أوجه ، وإلا بطل معنى الحديث ، قالوا : وتُعرف بعض الوجوه بمجئ الخبر به ، ولا يُعرف بعضها إذا لم يأت به خبر » (٤) .

* * *

الترجيح والمناقشة

● الرأي المختار :

والراجع من هذه الآراء جميعها هو رأى الأول ، أى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب فى المعنى الواحد نحو : أَقْبِلْ ، وَتَعَالَ ، وَهَلُمَّ ، وَعَجِّلْ ، وَأَسْرِعْ ، فهى ألفاظ مختلفة لمعنى واحد .

وهذا الرأى هو الذى ذهب إليه سفيان بن عيينة ، وابن جرير ، وابن وهب ، وغيرهم ، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء كما سبق .

(١) الكشاف ٢ / ٥٥٧

(٢) بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى عالم بفقهِ الشافعية والأصول ، تركى الأصل ، مصرى المولد - ت ٧٩٤ هـ (مقدمة البرهان ١ / ٥ ، والأعلام ٦ / ٢٨٦) .

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٢٤

(٣) البرهان ١ / ٢١٤

ويدل عليه ما جاء فى حديث أبى بكره : « أن جبريل قال : يا محمد ! اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل : استزده ، فقال : على حرفين ... حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف ، فقال : كلها شاف كاف ، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة ، أو آية رحمة بآية عذاب ، كقولك : هَلُمَّ ، وَتَعَالَ ، وَأَقْبِلْ ، وَأُسْرِعْ ، وَعَجِّلْ » (١) .

قال الطبرى : « فقد أوضح نص هذا الخبر أن اختلاف الأحرف السبعة ، إنما هو اختلاف ألفاظ ، كقولك : « هَلُمَّ ، وَتَعَالَ » باتفاق المعانى ، لا باختلاف معان موجبة اختلاف أحكام ، وبمثل الذى قلنا فى ذلك صحّت الأخبار عن جماعة من السلف والخلف » (٢) . أى أن ابن جرير يرجّح هذا القول .

وقال ابن عبد البر فى تعليقه على هذه الرواية : « إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التى نزل القرآن عليها ، وأنها معان متفق مفهوما ، مختلف مسموعا ، لا يكون فى شئ منها معنى وضده ، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافا ينفيه ويضاده ، كالرحمة التى هى خلاف العذاب » (٣) .

وعلى هذا فهو من قبيل الترادف ، حيث يختلف اللفظ ويتفق المعنى .

وبهذا يُقَسَّرُ ما نقله أبو عبيد القاسم بن سلام فى كتاب « غريب الحديث » من قول ابن مسعود رضى الله عنه : « إني سمعت القراءة فوجدتهم متقارين ، فاقروا كما علمتم ، إنما هو كقول أحدكم : « هَلُمَّ ، وَتَعَالَ » ، وكذلك قال ابن سيرين (٤) : إنما هو كقولك : هَلُمَّ وَتَعَالَ وَأَقْبِلْ » ثم فسره ابن سيرين فقال :

(١) أخرجه أحمد والطبرانى بإسناد جيد ، وهذا اللفظ لأحمد ، وأخرجه الطبرى عن أبى كريب

بإسناده فى مقدمة التفسير ، انظر : ج ١ ، ص ٤٣ ، ٥٠ .

(٢) الإتيان ١ / ٤٧

(٣) المرجع السابق ١ / ٥٠ .

(٤) محمد بن سيرين البصرى إمام وقته فى علوم الدين بالبصرة ، تابعى ثقة ، له كتاب « تعبير

الرؤيا » - ت ١١٠ هـ (تهذيب التهذيب ٩ / ٢١٤) .

« فى قراءة ابن مسعود : « إن كانت إلا زقية واحدة » ، وفى قراءتنا :
﴿ صَيِّحَةً وَاحِدَةً ﴾ ^(١) فالمعنى فيهما واحد ، وعلى هذا سائر اللغات ^(٢) .

ويؤيد هذا الرأى أحاديث كثيرة منها :

١ - قرأ رجل عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فغير عليه ، فقال : لقد
قرأتُ على رسول الله ﷺ فلم يُغيرْ علىّ ، قال : فاختصما عند النبى ﷺ ،
فقال : يا رسول الله ، ألم تقرئنى آية كذا وكذا ؟ قال : « بلى » ، قال : فوقع
فى صدر عمر شئ ، فعرف النبى ﷺ ذلك فى وجهه ، قال : فضرب صدره
وقال : « أبعد شيطاناً » - قالها ثلاثاً - ثم قال : « يا عمر ! إن القرآن كله
صواب ، ما لم يجعل رحمة عذاباً ، أو عذاباً رحمة » ^(٣) .

ووجه الدلالة : أن هذا الاختصاص فى القراءة ، وما يتبعه من الرجوع إلى
رسول الله ﷺ ، وبقاء شئ فى صدر عمر بعد تصويب رسول الله ﷺ لا يكون
إلا عن اختلاف اللفظ فى القراءة .

٢ - وعن بُسر بن سعيد ^(٤) : « أن أبا جهيم الأنصارى ^(٥) ، أخبره أن
رجلين اختلفا فى آية من القرآن ، فقال هذا : تلقيتها من رسول الله ﷺ ، وقال
الآخر : تلقيتها من رسول الله ﷺ ، فسألا رسول الله ﷺ عنها ، فقال رسول الله

(١) يس : ٢٩

(٢) انظر : المرشد الوجيز ص ٩١ ، وغريب الحديث ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٣) نقله الهيثمى فى مجمع الزوائد ٧ / ١٥٠ - ١٥١ وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات ،
وأخرجه الطبرى . انظر ١ / ٢٦ فى مقدمة تفسيره .

(٤) بسر بن سعيد المدنى العابد ، تابعى ثقة ، ذكره ابن حبان فى الثقات - ت ١٠٠ هـ (تهذيب
التهذيب ١ / ٤٣٧ - ٤٣٨) ، ويذكر فى بعض الكتب : بشر بن سعيد - بالشين المعجمة .

(٥) أبو جهيم بن الحارث بن الصمة ، قيل : اسمه عبد الله ، وقيل غير ذلك ، صحابى روى عن
النبى ﷺ (تهذيب التهذيب ١٢ / ٦١ ، والإصابة ٤ / ٣٦) .

صلى الله عليه وسلم : « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فلا تماروا في القرآن ، فإن المرء فيه كفر » (١) .

ووجه الدلالة في هذا الحديث كوجه الدلالة في الحديث السابق ، ويزيد عنه أن المرء الذى يصل إلى الكفر لا يكون في الاختلاف في التصريف ، أو في الإعراب ، أو في الأفراد والتذكير وفروعهما ، أو نحو ذلك من وجوه كيفية النطق .

٣ - وعن الأعمش قال : « قرأ أنس (٢) هذه الآية : « إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَصُوبٌ قِيلًا » (٣) ، فقال له بعض القوم : يا أبا حمزة : إنما هي ﴿ وَأَقْوَمُ ﴾ فقال : أقوم وأصوب وأهياً واحد » (٤) .

ووجه الدلالة في هذا الحديث - وإن كان مرسلأ - نصية ، حيث جاء النص في التمثيل بالألفاظ المختلفة الدالة على معنى واحد ، وهو ما ندعيه .

٤ - وجاءت آثار أخرى دالة على ذلك منها :

(أ) جاء عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ : ﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا ﴾ (٥) :

(١) رواه أحمد في مسنده ، ورواه الطبري في مقدمة تفسيره ، ونقله ابن كثير في الفضائل ، والبخاري في التاريخ الكبير ، والهيثمى في مجمع الزوائد ٧ / ١٥١ ، وقال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . وانظر تعليق أحمد شاكر عليه في مقدمة تفسير ابن جرير ١ / ٤٤

(٢) أنس بن مالك بن النضر الأنصارى الخزرجى ، خادم رسول الله ﷺ ، وأحد المكثرين من الرواية عنه - ت ٩١ هـ (الإصابة ١ / ٨٤) . (٣) المزمّل : ٦

(٤) رواه الطبري ، وأبو يعلى ، والبزار ، وذكره الهيثمى في مجمع الزوائد ٧ / ١٥٦ ، وقال : رجال أبي يعلى رجال الصحيح ، ورجال البزار ثقات ، وانظر تعليق أحمد شاكر على ابن جرير في تفسيره ١ / ٥٢

(٥) الحديد : ١٣

« مَهْلُونًا ، أَخْرُونًا ، أَرْجُونًا » ، وكان يقرأ : « كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَ فِيهِ » (١) : « مَرُّوا فِيهِ ، سَعَوْا فِيهِ » (٢) .

وهذا معناه أن أَبِي بن كعب كان يقرأ : « لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا » ، و«لِلَّذِينَ آمَنُوا مَهْلُونًا » ، و« لِلَّذِينَ آمَنُوا أَخْرُونًا » ، و« لِلَّذِينَ آمَنُوا أَرْجُونًا » وكان يقرأ : « كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَ فِيهِ » ، و« كلما أضاء لهم مَرُّوا فِيهِ » و« كلما أضاء لهم سعوا فِيهِ » وهذا كله اختلاف فى اللفظ مع اتفاق المعنى فهى ألفاظ مختلفة لمعنى واحد ، وهو المدعى .

(ب) وعن أبى بكرة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « قال جبريل : اقرأ القرآن على حرف ، قال ميكائيل عليه السلام : استزده ، فقال : على حرفين ، حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف ، فقال : كلها شاف كاف ، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة ، أو آية رحمة بآية عذاب ، كقولك : هَلُمُّ وَتَعَالَ » (٣) .

فقد أوضح نص هذا الخبر أن اختلاف الأحرف السبعة إنما هو اختلاف ألفاظ ، كقولك : « هَلُمُّ ، وَتَعَالَ » باتفاق المعانى ، لا باختلاف معان موجبة اختلاف أحكام .

(ج) وقال عبد الله بن مسعود : « إني قد سمعت الى القراءة ، فوجدتهم متقاريين ، فاقروا كما علمتم ، وإياكم والتنطع ، فإنما هو كقول أحدكم : هَلُمُّ ، وَتَعَالَ » (٤) .

* * *

(١) البقرة : ٢٠ .

(٢) انظر المرشد الوجيز ص ١٠٤ ، وتفسير القرطبي ٤٢/١ ، وفضائل القرآن لابن كثير ص ٣٧

(٣) أبو بكرة : هو نافع بن الحارث - سبقت ترجمته ، وأبوه : هو الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفى طبيب العرب ، صحابى ، بعثه رسول الله ﷺ الى ملك بصرى بكتابه - ت ٨ هـ (الإصاية ٢٨٨/١) ، والحديث رواه أحمد والطبرانى والطبرى وابن كثير فى الفضائل ، انظر هامش الطبرى ٤٣/١ (٤) رواه الطبرى ١ / ٥ .

● مناقشة الرأي الثانى :

وُجِبَ عن رأى الثانى الذى يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن ، على معنى أنه فى جملته لا يخرج فى كلماته عنها فهو يشتمل فى مجموعه عليها - بأن لغات العرب أكثر من سبع ، وبأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشى من لغة واحدة ، وقبيلة واحدة ، وقد اختلفت قراءتهما ، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته ، فدل ذلك على أن المراد بالأحرف السبعة غير ما يقصدونه ، ولا يكون هذا إلا باختلاف الألفاظ فى معنى واحد ، وهو ما تُرَجِّحه .

وكان عمر شديداً فى الأمر بالمعروف إذ يقول : « فليبتة بردائه » أى جمع عليه ثيابه عند لبثته لئلا ينفلت منه ، وإنما ساع له ذلك لرسوخ قدمه فى الإسلام وسابقتة بخلاف هشام ، فإنه كان قريب العهد بالإسلام ، فهو من مسلمة الفتح ، فكان النبى ﷺ أقرأه على ما نزل أخيراً ، فنشأ اختلافهما من ذلك ، ومبادرة عمر بالإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » إلا فى هذه الواقعة .

قال ابن جرير الطبرى بعد أن ساق الأدلة مبطلاً هذا رأى : « بل الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن هن لغات سبع فى حرف واحد ، وكلمة واحدة ، باختلاف الألفاظ واتفاق المعانى ، كقول القائل : هلم ، وأقبل ، وتعال ، وإلى ، وقصدى ، ونحوى ، وقربى ، ونحو ذلك ، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعانى ، وإن اختلفت بالبيان به الألسن ، كالذى رويناه آنفاً عن رسول الله ﷺ ، وعمن رويناه عنه ذلك من الصحابة ، أن ذلك بمنزلة قولك : « هلم وتعال وأقبل » وقوله : « ما ينظرون إلا زقية » ، و « إلا صيحة » .

وأجاب الطبرى عن تساؤل مفترض : ففى أى كتاب الله نجد حرفاً واحداً مقروءاً بلغات سبع مختلفات الألفاظ متفقات المعنى ؟ أجاب : بأننا لم ندع أن

ذلك موجود اليوم ، وإنما أخبرنا أن معنى قول النبي ﷺ : « أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ » على نحو ما جاءت به الأخبار التي تقدم ذكرنا لها ، وهو ما وصفنا ، دون ما ادعاه مخالفونا في ذلك ، للعلل التي قد بينا .

فإن قال - المتسائل - فما بال الأحرف الأخر الستة غير موجودة إن كان الأمر في ذلك على ما وصفت ، وقد أقرأهن رسول الله ﷺ ، وأمر بالقراءة بهن ، وأنزلهن الله من عنده على نبيه ﷺ ؟ أَنْسَخَتْ فَرُفِعَتْ ؟ فما الدلالة على نسخها ورفعها ؟ أم نسيتهن الأمة ، فذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه ؟ أم ما القصة في ذلك ؟

قيل له : لن تُنسخ فترفع ، ولا ضيعتها الأمة ، وهي مأمورة بحفظها ، ولكن الأمة أُمِرَتْ بحفظ القرآن ، وخُيِّرَتْ في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت ، كما أُمِرَتْ إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة ، أن تكفر بأي الكفارات الثلاث شاءت ، إما بعتق ، أو إطعام ، أو كسوة ، فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث ، دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء المكفر ، كانت مصيبة حكم الله ، مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله ، فكذلك الأمة ، أُمِرَتْ بحفظ القرآن وقراءته ، وخُيِّرَتْ في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت - فرأت - لعله من العِلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد - قراءته بحرف واحد ، ورفض القراءة بالأحرف السبعة الباقية ، ولم تُحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه ، بما أُذِنَ له في قراءته به .

فإن قال : وما العلة التي أوجبت عليها الثبات على حرف واحد دون سائر الأحرف الستة الباقية ؟

قيل : حديث رواه زيد بن ثابت ^(١) ، قال : لما قُتِلَ أصحاب رسول الله ﷺ

(١) زيد بن ثابت الأنصاري الخزرجي ، كاتب الوحي ، وهو الذي كتب القرآن في المصحف لأبي بكر ثم لعثمان - ت ٤٥ هـ (الإصابة ١ / ٥٤٣) .

باليمامة ، دخل عمر بن الخطاب على أبي بكر ^(١) رحمه الله - فقال : إن أصحاب رسول الله ﷺ بالممامة تهافتوا تهافت الفَرَّاش في النار ، وإنى أخشى أن لا يشهدوا موطناً إلا فعلوا ذلك حتى يُقتلوا - وهم حَمَلَة القرآن - فيضيع القرآن ويُتسى ، فلو جمعته وكتبته ! فنفر منها أبو بكر وقال : أفعل ما لم يفعل رسول الله ﷺ ! فتراجعا في ذلك ، ثم أرسل أبو بكر إلى زيد بن ثابت ، قال زيد : فدخلتُ عليه وعمر محزنل ^(٢) ، فقال أبو بكر : إن هذا قد دعانى إلى أمر فأبيتُ عليه ، وأنت كاتب الوحي ، فإن تكن معه اتبعتكما ، وإن توافقتني لا أفعل ، قال : فاقتص أبو بكر قول عمر ، وعمر ساكت ، فنفرتُ من ذلك وقلت : نفعل ما لم يفعل رسول الله ﷺ ! إلى أن قال عمر كلمة : « وما عليكما لو فعلتما ذلك » ؟ قال : فذهبنا ننظر ، فقلنا : لا شيء والله ، ما علينا في ذلك شيء ، قال زيد : فأمرني أبو بكر فكتبته في قطع الأدم وكسر الأكتاف والعصب ^(٣) ، فلما هلك أبو بكر وكان عمر ، كتب ذلك في صحيفة واحدة ، فكانت عنده ، فلما هلك كانت الصحيفة عند حفصة ^(٤) ، زوج النبي ﷺ ، ثم إن حذيفة بن اليمان ^(٥) قَدِمَ من غزوة كان غزاها بمرج أرمينية ، فلم يدخل بيته

(١) أبو بكر الصديق هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب بن قيس القرشي ، أول من آمن من الرجال ، وأول الخلفاء الراشدين - ت ١٣ هـ (الإصابة ٢ / ٣٣٣) .
(٢) احزأل الرجل : اجتمع وتحفز ورفع صدره كالمتهى لأمر ، فهو محزنل : منضم بعضه إلى بعض ، جالس جلسة المستوفز .

(٣) الأدم : جمع أديم ، وهو الجلد المدبوغ ، كانوا يكتبون فيه ، والكسر : جمع كسرة ، وهي القطعة المكسورة من الشيء ، والأكتاف : جمع كتف ، وهو عظم عريض في أصل كتف الحيوان من الناس والدواب ، كانوا يكتبون فيه لقلة القراطيس عندهم يومئذ ، والعصب : جمع عسيب ، وهو جريد النخل إذا نحى عنه خوصه .

(٤) أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب ، كانت صرامة قوامة - ت ٢٧ هـ (الإصابة ١ / ٢٦٤) .
(٥) حذيفة بن حسل بن جابر العيسى ، واليمان لقب حسل ، صحابي من الولاة الشجعان الفاتحين توفي سنة ٣٦ هـ (الإصابة ١ / ٣١٧) والمرج : أرض واسعة تخرج فيها الدواب ، أي تذهب وتحبى .

حتى أتى عثمان بن عفان ^(١) ، فقال : يا أمير المؤمنين ؛ أدرك الناس ! فقال عثمان : « وما ذاك » ؟ قال : غزوتُ مرج أرمينية فحضرها أهل العراق وأهل الشام ، فإذا أهل الشام يقرءون بقراءة أبي بن كعب ، فيأتون بما لم يسمع أهل العراق ، فتكفّرهم أهل العراق ، وإذا أهل العراق يقرءون بقراءة ابن مسعود ، فيأتون بما لم يسمع به أهل الشام فتكفّرهم أهل الشام ، قال زيد : فأمرني عثمان بن عفان أكتب لهم مصحفاً ، وقال : إني مدخل معك رجلاً لبيباً فصيهاً ، فما اجتمعتما عليه فاكتباه ، وما اختلفتما فيه فارفعاه إليّ ، فجعل معه أبان ابن سعيد بن العاص ^(٢) ... ثم أرسل عثمان رضى الله عنه إلى حفصة يسألها أن تعطيه الصحيفة ، فأعطته إياها ، فعرض المصحف عليها ، فلم يختلفا في شيء ، فردّها إليها ، وطابت نفسه ، وأمر الناس أن يكتبوا مصاحف ، فلما ماتت حفصة أرسل إلى عبد الله بن عمر ^(٣) في الصحيفة بعزمه ، فأعطاهم إياها ، فغسلت غسلًا ، ورؤي أن عثمان حين دعا إلى كتابة المصحف قال : « اجتمعوا يا أصحاب محمد ، فاكتبوا للناس إماماً » وكتب إلى أهل الأمصار : « إني قد صنعت كذا وكذا ، ومحوت ما عندي ، فامحوا ما عندكم » .

والآثار دالة على أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه ، جمع المسلمين على مصحف واحد وحرف واحد ، وحرّق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه ، وعزم على كل من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه

(١) عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي الأموي ، أمير المؤمنين أحد المبشرين بالجنة - توفي سنة ٢٣ هـ (الإصابة ٢ / ٤٥٥) .

(٢) أبان بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي ، اختلفوا في سنة وفاته ، أتوفى في عهد رسول الله ﷺ ، أم في عهد أبي بكر ، أم في عهد عثمان ؟ والمعروف أن المأمور بذلك سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص ابن أخي أبان بن سعيد (الإصابة ١ / ٢٣ - ٢٥) .

(٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ، أحد علماء الصحابة العبّاد الأتقياء الذين يستقصون أثر رسول الله ﷺ - ت ٧٣ هـ (الإصابة ٢ / ٣٣٨) .

أن يخرقه ، فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة ، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرُّشد والهداية ، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها ، طاعةً منها له ، ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها ، حتى درست من الأمة معرفتها ، وتعقّت آثارها ، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها ، لدثورها وعفو آثارها ، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها ، من غير جحود منها صحتها وصحة شئ منها ، ولكن نظراً منها لأنفسها ولسائر أهل دينها ، فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح ، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية .

وإنما جاز ترك سائر الأحرف لأن أمر رسول الله ﷺ بالقراءة بها لم يكن فرضاً ، وإنما كان أمر إباحه ورُخصه ، ولو كانت القراءة بها فرضاً لوجب نقلها بمن تقوم بهم الحجة ، ويزيل الشك من قِراءة الأمة ، وفي تركهم هذا النقل دليل على أنهم كانوا في القراءة بها مخيرين ، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمة من حجب بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة (١) .



● مناقشة الرأي الثالث :

ويُجاب عن الرأي الثالث الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبعة أوجه : من الأمر ، والنهي ، والحلال ، والحرام ، والمحكم ، والمتشابه ، والأمثال ، وما هو في معنى ذلك من الوجوه والأنواع والمعاني - بأن عماد هذا الرأي هو الحديث الذي يرويه سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ ، وقد قال فيه أبو عمر بن عبد البر : « هذا حديث عند أهل العلم لم يثبت ،

(١) انظر مقدمة تفسير ابن جرير ١ / ٥٧ - ٦٤ ، وكتاب المصاحف ص ١١ - ٣٤ ، وروى

« حرق » بالخاء المهملة ، و « بحرقة » ، كما روى بالخاء المعجمة ، وخرق الكتاب أو الثوب : شققه ومزقه .

وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود ، وابنه سلمة ليس ممن يُحتَجُّ به ، وهذا الحديث مجتمع على ضعفه من جهة إسناده ، وقد رده قوم من أهل النظر ، منهم أحمد ابن أبي عمران ^(١) ، فيما سمعه الطحاوى منه قال : مَنْ قال فى تأويل السبعة الأحرف هذا القول فتأويله فاسد ، لأنه محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه ، أو يكون حلالاً لا ما سواه ، لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يُقرأ على أنه حلال كله ، أو حرام كله ، أو أمثال كله ، قال أبو عمر : ويرويه الليث ^(٢) عن عقيل ^(٣) ، عن ابن شهاب عن سلمة بن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ مُرسلاً ^(٤) .

وما رُوِيَ عن أبي قلابة ، قال فيه الشيخ أحمد شاكر : هذا حديث مُرسَل ، فلا تقوم به حُجَّة ^(٥) .

وسائر ما رُوِيَ فى هذا الباب لا يخرج عن أن يكون بياناً لأسماء الله تعالى التى وردت فى مواضع متعددة من القرآن ، أو تأويلاً للحديث بحمله على أنواع من العلوم دون سند أو دليل بتكلف وتحل .

وظاهر الأحاديث يدل على أن المراد بالأحرف السبعة أن الكلمة تُقرأ على وجهين أو ثلاثة إلى سبعة توسعة للأمة ، والشئ الواحد لا يكون حلالاً وحراماً فى آية واحدة ، والتوسعة لم تقع فى تحريم حلال ، ولا تحليل حرام ، ولا فى تغيير شئ من الوجوه والمعانى المذكورة .

(١) هو أحمد بن أبي عمران ، أبو جعفر ، الفقيه الحنفى ، قاضى الديار المصرية - ت ٢٨٠ هـ (شذرات الذهب ٢ / ١٧٥) .

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمى ، أبو الحارث المصرى ، الحافظ ، إمام أهل مصر فى عصره حديثاً وفقهاً - ت ١٧٥ هـ (وفيات الأعيان ١ / ٤٥٤ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٤٥٩) .

(٣) عقيل بن خالد بن عقيل الأيلى أبو خالد مولى عثمان من حفاظ الحديث - ت ١٤١ هـ (تهذيب التهذيب ٧ / ٢٥٥) .

(٤) انظر تفسير الطبرى ١ / ٦٨ ، والمرشد الوجيز ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٥) تفسير الطبرى ١ / ٦٩ .

واندس ثبت فى الأحاديث الصحيحة أن الصحابة الذين اختلفوا فى القراءة احتكموا إلى النبى ﷺ ، فاستقرأ كل رجل منهم ، ثم صوّب جميعهم فى قراءتهم على اختلافها ، حتى ارتاب بعضهم لتصويبه إياهم ، فقال صلى الله عليه وسلم للذى ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم : « إن الله أمرنى أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » .

ومعلوم أن قماريهم فيما قماروا فيه من ذلك ، لو كان قمارياً واختلافاً فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل والتحريم والوعيد والوعيد وما أشبه ذلك ، لكان مستحيلاً أن يُصوّب جميعهم ، ويأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته فى ذلك على النحو الذى هو عليه ، لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحاً وجب أن يكون الله جلّ ثناؤه قد أمر بفعل شئ بعينه وزجر عنه - فى تلاوة الذى دلت تلاوته على النهى والزجر عنه - وأباح وأطلق فعل ذلك الشئ بعينه ، وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله فعله ، ولمن شاء منهم أن يتركه تركه ، فى تلاوة من دلت تلاوته على التخيير .

وذلك من قائله - إن قاله - إثبات ما قد نفى الله جلّ ثناؤه عن تنزيله ومحكم كتابه فقال : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (١) .

وفى نفى الله جلّ ثناؤه ذلك عن محكم كتابه أوضح الدليل على أنه لم يُنزل كتابه على لسان محمد ﷺ إلا بحكم واحد متفق فى جميع خلقه لا بأحكام فيهم مختلفة (٢) .

* * *

(٢) انظر تفسير الطبرى ١ / ٤٨ - ٤٩

(١) النساء : ٨٢

● مناقشة الرأي الرابع :

ويُجاب عن الرأي الرابع - الذى يرى أن المراد بالأحرف السبعة وجوه التغيرات الذى يقع فيه الاختلاف ^(١) ، بأن هذا وإن كان شائعاً مقبولاً لكنه لا ينهض أمام أدلة الرأي الأول التى جاء التصريح فيها باختلاف الألفاظ مع اتفاق المعنى .

وبعض وجوه التغيرات والاختلاف التى يذكرونها ورد بقراءات الآحاد ، ولا خلاف فى أن كل ما هو قرآن يجب أن يكون متواتراً ، وأكثرها يرجع إلى شكل الكلمة أو كيفية الأداء مما لا يقع به التغير فى اللفظ ، كالاختلاف فى الإعراب ، أو التصريف ، أو التفخيم والترقيق والفتح ، والإمالة والإظهار والإدغام والإشمام ، فهذا ليس من الاختلاف الذى يتنوع فى اللفظ والمعنى ، لأن هذه الصفات المتنوعة فى أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً .

وأصحاب هذا الرأي يرون أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها ، بمعنى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من هذه الأحرف ، فأية : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ ^(٢) التى تُقرأ بصيغة الجمع ، وتُقرأ بصيغة الإفراد ، جاءت فى الرسم العثمانى : « لأمنتهم » موصولة وعليها ألف صغيرة ، وآية : ﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ ^(٣) ، جاءت فى الرسم العثمانى : « بعد » موصولة كذلك وعليها ألف صغيرة ... وهكذا .

وهذا لا يسلم لهم فى كل وجه من وجوه الاختلاف التى يذكرونها ، كالاختلاف بالزيادة والنقص فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَعَدُّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي

(١) هذا رأى هو أقوى الآراء بعد رأى الذى اخترناه ، وإليه ذهب « الرازى » وانتصر له من المتأخرين الشيخ محمد بخيت المطيعى ، والشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى ، وانظر المبحث السادس فى نزول القرآن على سبعة أحرف فى كتاب « مناهل العرفان » ١ / ١٣٠ .

(٤) التوبة : ١٠٠

(٣) سبأ : ١٩

(٢) المؤمنون : ٨

تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ ﴿٤﴾. وَقُرِئَ : « من تحتها الأنهار » بزيادة « من » ،
وقوله : ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴾ (١) ، وَقُرِئَ : « والذكر والأنثى »
بنقص « ما خلق » .

والاختلاف بالتقديم والتأخير فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ
بِالْحَقِّ ﴾ (٢) ، وَقُرِئَ : « وجاءت سكرة الحق بالموت » .

ولو كانت هذه الأحرف تشتمل عليها المصاحف العثمانية لما كان مصحف
عثمان حاسماً للنزاع فى اختلاف القراءات ، إنما كان حسم هذا النزاع بجمع
الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، ولولا هذا
لظل الاختلاف فى القراءة قائماً ، ولما كان هناك فرق بين جمع عثمان وجمع
أبى بكر .

والذى دلت عليه الآثار أن جمع عثمان رضى الله عنه للقرآن كان نَسْخاً له
على حرف واحد من الحروف السبعة حتى يجمع المسلمين على مصحف واحد ،
حيث رأى أن القراءة بالأحرف السبعة كانت لرفع الحرج والمشقة فى بداية
الأمر ، وقد انتهت الحاجة إلى ذلك ، وترجَّحَ عليها حسم مادة الاختلاف فى
القراءة ، بجمع الناس على حرف واحد ، ووافقه الصحابة على ذلك ، فكان
إجماعاً .

ولم يحتج الصحابة فى أيام أبى بكر وعمر إلى جمع القرآن على وجه ما جمعه
عثمان ، لأنه لم يحدث فى أيامهما من الاختلاف فيه ما حدث فى زمن عثمان ،
وبهذا يكون عثمان قد وُفِّقَ لأمر عظيم ، رفع الاختلاف وجمع الكلمة ، وأراح الأمة .

قال محبى السُّنَّة الإمام البغوى : « جَمَعَ اللَّهُ تعالى الأمة بحسن اختيار
الصحابة على مصحف واحد ، وهو آخر العروضات على رسول الله ﷺ كان

أبو بكر الصديق رضى الله عنه أمر بكتابه ، جمعاً بعد ما كان مفرقاً فى الرقاع ليكون أصلاً للمسلمين ، يرجعون إليه ويعتمدون عليه ، وأمر عثمان بنسخه فى المصاحف ، وجمع القوم عليه ، وأمر بتحريق ما سواه قطعاً لمادة الخلاف ، فكان ما يخالف الخط المتفق عليه فى حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورُفِعَ منه باتفاق الصحابة ، والمكتوب بين اللوحين هو المحفوظ من الله عز وجل للعباد ، وهو الإمام للأمة ، فليس لأحد أن يعدو فى اللفظ إلى ما هو خارج من رسم الكتابة والسواد » (١) .

وقد نقل أبو شامة عن القاسم بن ثابت العوفى (٢) ما يؤيد ذلك فقال : « إن الله تبارك وتعالى بعث نبيه ﷺ والعرب متناؤون فى المحال والمقامات ، متباينون فى كثير من الألفاظ واللغات ، ولكل عمارة لغة دلت بها ألسنتهم ، وفحوى قد جرت عليها عادتهم ، وفيهم الكبير العاس والأعرابى القح ، ومن لو رام نفى عادته وحمل لسانه على غير ذريته تكلف منه حملاً ثقيلاً ، وعالج منه عبثاً شديداً ، ثم لم يكسر غريبه ولم يملك استمراره إلا بعد التمرين الشديد ، والمساجلة الطويلة ، فأسقط عنهم تبارك وتعالى هذه المحنة ، وأباح لهم القراءة على لغاتهم ، وحمل حروفه على عاداتهم ، وكان الرسول ﷺ يقرئهم بما يفقهون ، ويخاطبهم بالذى يستعملون بما طوَّقه الله من ذلك ، وشرح به صدره وفتق به لسانه وفضله على جميع خلقه » .

ثم ذكر حديث نزول القرآن على سبعة أحرف من عدة طرق بروايات مختلفة ، وقال :

(١) شرح السنّة ، وانظر المرشد الوجيز ص ١٤٤ - ١٤٥

(٢) القاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف بن سليمان العوفى السرقسطى ، أبو محمد ، عالم بالحديث واللغة والفقه - ت ٣٠٢ هـ (بغية الوعاة ص ٣٧٦) .

« وهذه الأحاديث الصّحاح التى ذكرنا بالأسانيد الثابتة المتصلة تضيق عن كثير من الوجوه التى وجهها عليها مَنْ زعم أن الأحرف فى صورة الكتابة وفى التقديم والتأخير والزيادة والنقصان ، لأن الرخصة كانت من رسول الله ﷺ ، والعرب ليس لهم يومئذ كتاب يعتبرونه ، ولا رسم يتعارفونه ، ولا يقف أكثرهم من الحروف على كتبه ، ولا يرجعون منها إلى صورة ، وإنما كانوا يعرفون الألفاظ بجرسها ، أى بصوتها ، ويجدونها بمخارجها ، ولم يدخل عليهم يومئذ من اتفاق الحروف ما دخل بعدهم على الكاتبين من اشتباه الصور ، وكان أكثرهم لا يعلم بين الزاى والسين سبباً ، ولا بين الصاد والضاد نسباً » (١) .

وقد قال بهذا أبو حاتم السجستاني ، وابن قتيبة ، والباقلاني ، والرازي (٢) ، وابن الجزرى وأقوالهم جميعاً متقاربة .

وانتصر لهذا رأى من المحدثين الشيخ محمد بخيت المطيعى (٣) ، والشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى (٤) .

حكى الزرقانى أقوال هؤلاء ، واختار هذا رأى لاعتماده على الاستقراء التام ، وادعى أن جميع الأحرف السبعة موجودة بالمصاحف العثمانية ، ورد الآراء الأخرى ، وضعف ما ذهب إليه ابن جرير الطبرى ومَنْ لف لفه - حسب تعبيره .

(١) انظر المرشد الوجيز ص ١٢٨ إلى ١٣٢ بتصرف .

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلي الرازى ، أبو الفضل ، مقرر عارف بالنحو والأدب ، أصله من الرى ، وولد بمكة ، وتنقل فى كثير من البلدان - ت ٤٥٤ هـ (كشف الظنون ص ١٢٧٧ ، ١٥٦٧ ، بغية الوعاة ص ٣٩٦) .

(٣) محمد بخيت بن حسين المطيعى ، مفتى الديار المصرية ، ومن كبار فقهاها ، ولد فى بلدة « المطيعة » من أعمال اسبوط ، كان من المعارضين لحركة جمال الدين الأفغانى ، ومحمد عبده ، من مؤلفاته : « الكلمات الحسان فى الأحرف السبعة وجمع القرآن » - ت ١٣٥٤ هـ (الأعلام ٢٧٤/٦) .

(٤) محمد عبد الزرقانى المصرى من « زرقان » إحدى قرى المنوفية ، أستاذ علوم القرآن وعلوم الحديث بتخصص الدعوة والإرشاد بكلية أصول الدين سابقاً ، له كتاب « مناهل العرفان فى علوم القرآن » .

ولم يرد فى الأحاديث والآثار التعبير بالأوجه ، وإنما ورد التعبير بالأحرف ، وتأويل الأحرف بالأوجه تكلف لا حاجة إليه ، ومعظم علماء اللغة يُفسرون الأحرف باللغات .

وغاية ما يدل عليه الاستقراء هو استنباط وجوه اختلاف القراءات أو اللغات ، وحمل هذا على الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن يحتاج إلى دليل ، ولا دليل ، وهو استقراء ناقص لا يفيد الحصر فى سبعة ، ولذا تفاوتت وجوه الاختلاف المستنبطة وتعددت عند القائلين بهذا رأى .

* * *

● مناقشة الرأى الخامس :

ويُجاب عن الرأى الخامس - الذى يرى أن العدد سبعة لا مفهوم له - بأن الأحاديث تدل بنصها على حقيقة العدد وانحصاره :

« أقرأنى جبريل على حرف ، فراجعته ، فزادنى ، فلم أزل أستزيده ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف » (١) .

« يا أباى ، أُرْسِلَ إالىَّ : أن أقرأ القرآن على حرف ، فرددتُ إليه : أن هَوْنٌ على أمتى ، فرد إالىَّ الثانية : أقرأه على حرفين ، فرددتُ إليه : أن هَوْنٌ على أمتى ، فرد إالىَّ الثالثة : أقرأه على سبعة أحرف » (٢) .

فهذا يدل على حقيقة العدد المعين المحصور فى سبعة .

ويتضح هذا تفصيلاً من رواية الإمام أحمد :

عن أبى بن كعب قال : « سمعتُ رجلاً يقرأ ، فقلتُ : مَنْ أقرأك ؟ قال : رسول الله ﷺ ، فقلت : انطلق إليه ، فأتيتُ النبى ﷺ ، فقلت : استقرئ هذا ،

(١) أخرجه البخارى ومسلم .

(٢) أخرجه مسلم .

فقال : « اقرأ » ، فقرأ ، فقال : « أحسنت » ، فقلت له : أو لم تُقرئنى كذا وكذا ، قال : « بلى » ، وأنت قد أحسنت ، فقلت بيدي : قد أحسنت مرتين ؛ قال : فضرب النبي ﷺ بيده فى صدرى ، ثم قال : « اللهم أذهب عن أبى الشك » ، ففصت عرقاً ، وامتلأ جوفى قرعاً ، فقال رسول الله ﷺ : « يا أبى : إن ملكين أتياى ، فقال أحدهما : اقرأ على حرف ، فقال الآخر : زده ، فقلت : زدنى ، قال : اقرأ على حرفين ، فقال الآخر : زده ، فقلت : زدنى ، قال : اقرأ على ثلاثة ، فقال الآخر : زده ، فقلت : زدنى ، قال : اقرأ على أربعة أحرف ، قال الآخر : زده ، قلت : زدنى ، قال : اقرأ على خمسة أحرف ، قال الآخر : زده ، قلت : زدنى ، قال : اقرأ على ستة ، قال الآخر : زده ، قال : اقرأ على سبعة أحرف ، فالقرآن أنزل على سبعة أحرف » (١) .

فهذه الاستزادة المتتابعة العدد تقطع بأن المراد بالأحرف السبعة حقيقة السبعة الواقعة بين الستة والثمانية ، ولا تحتل تأويلاً ، وكلها نزل بها الوحي حرفاً حرفاً .

وقد رد ابن المنير (٢) على من قال بواو الثمانية فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٣) مؤيداً من أنكر ذلك فقال : « وهو الصواب ، لا كمن يقول : إنها واو الثمانية ، فإن ذلك أمر لا يستقر لمثبته قدم ، ويعدون من هذه الواو قوله فى الجنة : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (٤) بخلاف أبواب النار ، فإنه قال فيها : ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (٥) ، قالوا : لأن أبواب الجنة ثمانية ، وأبواب

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥ / ١٢٤

(٢) أحمد بن محمد بن منصور الإسكندرى المالكى المعروف بابن المنير ، تولى قضاء الإسكندرية ، من تصانيفه : « الانتصاف من صاحب الكشاف » بين فيه ما تضمنته من الاعتزال وناقشه - توفى سنة ٦٨٣ هـ (بغية الوعاة ص ١٦٨ ، الديباج ص ٧ ، معجم المؤلفين ٢ / ١٦١) .

(٥) الزمر : ٧١

(٤) الزمر : ٧٣

(٣) الكهف : ٢٢

النار سبعة ، وهَبْ أَنْ فِي اللُّغَةِ وَأَوَّاصِبِ الثَّمَانِيَةَ فَتَخْتَصُّ بِهَا ، فَأَيْنَ ذَكَرَ
العدد في أبواب الجنة حتى ينتهي إلى الثامن فتصحبه الواو ، وربما عُدُّوا من
ذلك : ﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(١) ، وهو الثامن من قوله : ﴿ التَّائِبِينَ ﴾
وهذا أيضاً مردود ، بأن الواو إنما اقترنت بهذه الصفة لتربط بينها وبين الأولى
التي هي : ﴿ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ لما بينهما من التناسب والربط ، ألا ترى اقترانهما
في جميع مصادرهما ومواردهما ، كقوله : ﴿ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ ﴾ ^(٢) ، وكقوله : ﴿ وَأُمِرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(٣) ، وربما
عدد بعضهم من ذلك الواو في قوله : ﴿ تُبَيِّنَاتٍ وَأَبْكَاراً ﴾ ^(٤) ، لأنه وجدها
مع الثامن ، وهذا غلط فاحش ، فإن هذه واو التقسيم ، ولو ذهبت تحذفها
فتقول : ثيبات أبكاراً ، لم يسند الكلام ، فقد وضع أن الواو في جميع هذه
المواضع المعدودة واردة لغير ما زعمه هؤلاء ، والله الموفق » ^(٥) .

* * *

● مناقشة الرأي السادس :

وُجِبَاجٌ عَنِ الرَّأْيِ السَّادِسِ - الَّذِي يَرَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الْقُرْآنَاتِ
السَّبْعِ - بِأَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرَ الْقُرْآنَاتِ ، فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنْزَلُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ
ﷺ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ الْمُنْقُولِ إِلَيْنَا تَوَاتُرًا ، وَالْقُرْآنَاتِ : جَمْعُ قِرَاءَةٍ ، وَهِيَ فِي
اللُّغَةِ مَصْدَرٌ سَمَاعِي لِفِعْلِ « قَرَأَ » ، وَهِيَ وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ كَيْفِيَةِ النُّطْقِ بِالْأَلْفَاظِ
الْوَحْيِ ، « فَالْقُرْآنُ وَالْقُرْآنَاتُ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ ، الْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنْزَلُ عَلَى
الرَّسُولِ ﷺ الَّذِي دَفَعَ بِهِ التَّحْدِيَّ وَكَانَ الْإِعْجَازُ ، وَالْقُرْآنَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ
الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهَا » ^(٦) .

(٢) آل عمران : ١٠٤ و ١١٤

(٤) التحريم : ٥

(٦) البرهان ١ / ٣١٨

(١) التوبة : ١١٢

(٣) لقمان : ١٧

(٥) الكشاف ٢ / ٥٥٧ - التعليق (١) .

وعرّف ابن الجزرى القراءات بقوله : « علم القراءات ، علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقله » .

وقد نُقِلَ القرآن إلينا بلفظه ونصه كما أنزله الله على نبينا محمد ﷺ نقلاً متواتراً ، ولكن كيفية أدائه قد اختلف فيها الرواة الناقلون ، فكل منهم يعزو ما يرويه بإسناده إلى النبي ﷺ وإن لم يكن متواتراً .

قال أبو شامة : « وقد ظن جماعة ممن لا خبرة له بأصول هذا العلم أن قراءة هؤلاء الأئمة السبعة هي التي عَبَّرَ عنها النبي ﷺ بقوله : « أَنْزَلَ القرآن على سبعة أحرف » فقراءة كل واحد من هؤلاء حرف من تلك الأحرف ، ولقد أخطأ مَنْ نسب إلى ابن مجاهد ^(١) أنه قال ذلك » ^(٢) .

وقال الطبرى : « وأما ما كان من اختلاف القراءة فى رفع حرف وجره ونصبه ، وتسكين حرف وتحريكه ، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة فمن معنى قول النبي ﷺ : « أُمِرْتُ أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » بمعزل ، لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن - مما اختلفت القُرْأَةُ فى قراءته بهذا المعنى - يوجب المراء به كفر الممارى فى قول أحد من علماء الأمة ، وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمراء فيه الكفر من الوجه الذى تنازع فيه المتنازعون إليه ، وتظاهر عنه بذلك الرواية » ^(٣) .

(١) هو أحمد بن موسى بن العباس التميمى ، أبو بكر بن مجاهد ، الحافظ ، أول مَنْ سَبَّح السبعة ، له مؤلفات فى القراءات - ت ٣٢٤ هـ (غاية النهاية ١ / ١٣٩) .

(٢) مقدمة التفسير ص ٦٥

(٣) المرشد الوجيز ص ١٤٦

ولعل الذى أوقعهم فى هذا الخطأ الاتفاق فى العدد سبعة ، فالتبس عليهم الأمر ، قال ابن عمار : ^(١) « لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له ، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل مَنْ قَلَّ نظره أن هذه القراءات هى المذكورة فى الخبر ، وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة » ^(٢) .

وقال ابن الجزرى : « أول إمام معتبر جمع القراءات فى كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام ، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة ، وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين » .. ثم قال : « وكان فى أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أول مَنْ اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط ، وتوفى أربع وعشرين وثلاثمائة » .. ثم قال : « وإنما أطلنا فى هذا الفصل لما بلغنا عن بعض مَنْ لا علم له أن القراءات الصحيحة هى التى عن هؤلاء السبعة ، وأن الأحرف السبعة التى أشار إليها النبى ﷺ هى قراءة هؤلاء السبعة ، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هى التى فى الشاطبية واليسير » .. ثم قال : « وكان من جواب الشيخ الإمام مجتهد ذلك العصر أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية - رحمه الله - ^(٣) : لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التى ذكر النبى ﷺ أن القرآن أنزلَ عليها ليست قراءات القُرء السبعة المشهورة ، بل أول مَنْ جمع ذلك ابن مجاهد » ^(٤) .

(١) هو أحمد بن عمار بن أبى العباس المهدوى المغربى - أبو العباس - نحوى لغوى مقرئ مفسر ، أصله من الهدية من بلاد إفريقية ، من تصانيفه : « الهداية فى القراءات السبع » - توفى سنة ٤٤٠ هـ (بغية الوعاة ص ١٥٢ ، إنباه الرواة ١ : ٩١ - ٩٢ ، طبقات القراء ١ / ٩٢) .

(٢) فتح البارى ٩ / ٣٠ .

(٣) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ، الحرانى ، أبو العباس تقى الدين بن تيمية شيخ الإسلام الإمام المجاهد ، أودىَّ وسُجِنَ فى سبيل الله ، له تصانيف كثيرة - ت ٧٢٨ هـ (الأعلام

١ / ١٤٠ - ١٤١) . (٤) انظر النشر ١ / ٣٣ - ٣٩ .

وقال مكى بن أبى طالب : (١) « هذه القراءات كلها التى يقرأها الناس اليوم ، وصحت روايتها عن الأئمة إنما هى جزء من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، ووافق اللفظ بها خط المصحف الذى أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه وعلى اطراح ما سواه ، ولم ينقط ولم يُضبط فاحتمل التأويل لذلك » (٢) .

* * *

• زيادة بيان فى ترجيح الرأى الأول :

وبتلك المناقشة التى أوردناها على رأى يتبين لنا أن الرأى الأول - الذى يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب فى المعنى الواحد تختلف فى الألفاظ وتتنق فى المعنى - هو الرأى الذى يتفق مع ظاهر النصوص وتسانده الأدلة الصحيحة .

عن أبى بن كعب قال : قال لى رسول الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَقُلْتُ : رَبِّ خَفَّفْ عَلَى أُمَّتِي ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَقُلْتُ : رَبِّ خَفَّفْ عَنْ أُمَّتِي ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ » (٣) .

قال الطبرى : والسبعة الأحرف هو ما قلنا من أنه الألسن السبعة ، والأبواب السبعة من الجنة ، هى المعانى التى فيها ، من الأمر والنهى والترغيب والترهيب والقصص والمثل ، التى إذا عمل بها العامل ، وانتهى إلى حدودها المنتهى ، استوجب به الجنة ، وليس - والحمد لله - فى قول من قال ذلك من

(١) هو مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار القيسى ، أبو محمد القيروانى ، ثم الأندلسى ، كان إماماً بوجوه القراءات ، متبحراً فى علوم القرآن والعربية والنحو ، كثير التأليف ، من كتبه : « التبصرة فى القراءات السبع » و « مشكل إعراب القرآن » - ت ٤٣٧ هـ (بغية الرعاة ص ٣٩٦ ، وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ ، إنهاء الرواة ٣ / ٣١٣) .

(٢) الإبانة فى القراءات ص ٢ - ٣ (٣) رواه مسلم والطبرى .